

مقدمة الملتقى:

المور الأول: مدخل مفاهيمي لموضوع المور

1- التطور التاريخي لأسس القانون الدولي للبحار وعلاقته بمشروعية الأنشطة البحرية

- أ. مينا البحار المقفلة (mare clausum)
ب. مينا البحار المفتوحة (mare liberum)

2- مفاهيم معاصرة في القانون الدولي للبحار

- أ. التأمين البحري المشترك للإنسانية
ب. حقوق الإنسان في البيئة البحرية

3- خطة حول أهم الصكوك الدولية لقانون الدولي للبحار

- أ. اتفاقية جنيف لقانون البحار لعام 1958
ب. اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982

المور الثاني: الصور التقليدية للجريمة المنظمة المركبة في البحار وأهميتها

1- منهوم الجريمة المنظمة البحرية

2- جريمة التهريب عن طريق البحار: المهاجرين، المضائع، السلاح، التروات البحرية.

3- جريمة الاحتياط والقرصنة البحرية.

4- جريمة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية

المور الثالث: النظام القانوني المطبق على الجريمة المنظمة المركبة في إطار المناطق البحرية

1- الجرائم البحرية المركبة في المياه التابعة للمملوكة الساحلية

- أ. الجريمة المنظمة المركبة داخل المياه الإقليمية
ب. الجريمة المنظمة المركبة في المناطق البحرية

2- الجرائم المنظمة المركبة في منطقة أعلى البحار

3- الجرائم المنظمة المركبة في المنطقة الاقتصادية الخالصة

المور الرابع: بعض الصور الحديثة للجرائم البحرية

1- الجرائم المركبة من طرف الدول

2- الحصار البحري (حصار إسرائيل لقطاع غزة)

3- القرصنة التي ترتكبها السفن الحربية (قرصنة السفن الحاملة بالمساعدات الإنسانية)

4- زي الفنادق في البحار انتقاماً من الجو

5- المخدر والتبييض غير المشروع في قاع البحار وأهميتها

المور الخامس: مكافحة الجريمة المنظمة البحرية

1- الأدوات الجنائي والمدني في مجال الجرائم البحرية المنظمة

2- تطبيق قانون المملوكة الساحلية

3- تطبيق قانون علم وجنسيته السفينة

ديباقة الملتقى الوطني:

تطور الجرائم والأنشطة غير المشروعة في السنوات الأخيرة لتشمل البحار والمحيطات، نتيجة للرقابة الشديدة المضروبة عليها في الإقليم البري والجوي للدول.

ومن بين أهم صور الجرائم المنظمة التي تقع في البحار؛ جريمة التهريب، القرصنة، والإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، إضافة إلى الأنشطة غير المشروعة المرتكبة من طرف بعض الدول، كتهب ثروات أعلى البحار أو ممارسة القرصنة البحرية على غرار الأفراد والكيانات الإجرامية الأخرى.

لذلك تضمن القانون الدولي للبحار العديد من القواعد ذات الصلة بمكافحة مختلف صور الجرائم المنظمة المرتكبة من قبل الأفراد، وكذا الأنشطة غير المشروعة التي تقوم بها الدول دون المساس بحرية الملاحة البحرية التي تظل مضمونة رغم التدابير الرقابية التي تضمنتها صكوك القانون الدولي للبحار.

وقد تجسد ذلك من خلال اتفاقية جنيف لعام 1958 وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 المعروفة بـ "اتفاقية مونتغومري" التي تطرق لختلف المناطق البحرية وظالمها القانوني، وكذا الجرائم والأنشطة التي يمكن وقوعها في هذه المناطق.

وقد جاءت الاتفاقية المذكورة بهيئات تساهمن في الحد من الجريمة المنظمة، وكذا الوقاية من الأنشطة غير المشروعة للدول في البحار والمحيطات من خلال حث الدول على التعاون لخارية الظاهرة، إضافة إلى وضع قواعد الاختصاص القانوني والقضائي للنظر في مختلف الجرائم ومرتكبيها.

جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة
كلية الحقوق - سعيد حمدين.



ملتقى وطني افتراضي موسم بـ الجريمة المنظمة من منظور القانون الدولي للبحار يوم 31 أكتوبر 2022

المبعث الشرفي للملتقى الوطني:

- أ. د. مختارى فارس / رئيس جامعة الجزائر 1
أ. د. مادر فايزية / نائبة رئيس جامعة الجزائر 1
أ. د. لعلوي عيسى / عميد كلية الحقوق
أ. د. نساخ فطيمية / رئيس المجلس العلمي
د/ بوسنة خير الدين / نائب عميد كلية الحقوق
رئيس الملتقى الوطني : الدكتور لخناري محمد
رئيس اللجنة العلمية : الدكتور درويش سعيد
رئيس اللجنة التنظيمية : الدكتور داودي جمال
الشرف العام على الملتقى: السيدة دلي مونة

